نص ردن

▪ علاء حسن

عناصر (الحمى...يات)

تداعيات الأزمة السياسية في العراق دخلت مرحلة خطيرة ، ومن المتوقع في الأيام المقبلة كشف الوثائق والدفاتر والأوراق القديمة للنيل من هذا الطرف أو ذاك في إطار مايعرف بالتسقيط السياسي ، فالجهات المعترضة على سياسة ومواقف رئيس الحكومة ، كشفت عن أمر أصدره المالكي قبل أسبوعين من تنفيذ حادث تفجير سيارة مفخخة أمام مبنى مجلس النواب ، يتضمن تقليص أعداد عناصر حمايات شخصيات سياسية ومسؤولين حكوميين .

التقليص طال حمايات رئيس مجلس النواب الأسبق محمود المشهداني ، وخلفه أمين عام الحزب الإسلامي إياد السامرائي ، أما زعيم القائمة العراقية إياد علاوي فهو شمل أيضا بالتقليص وأصبح عدد عناصر حمايته ٧٥عنصرا بعدما كانوا ١٥٠٠ شخص .

عناصر الحماية من منتسبي الجيش والشرطة المشمولين بالتقليص، عادوا إلى وحداتهم ومقراتهم وبعضهم يحمل رتبا عسكرية ، وهؤلاء من ذوي القربى ، وهذه الصفة منحتهم فرصة الانضمام للقوات المسلحة ، وواحدهم لم يتخرج في كلية أو أكاديمية عسكرية .

قبل انتهاء الدورة التشريعية السابقة حرص أعضاء مجلس النواب على تحقيق النصاب للمصادقة على قرار ضم عناصر حماياتهم للقوات المسلحة وبرتبهم العسكرية ، ولكن من دون الامتيازات السابقة التي يتمتع بها رجل حماية النائب أو رئيس الكتلة أو السياسي البارز في الساحة العراقية.

ليس ثمة اعتراض على تقليص الحمايات مادامت أعدادهم غير معروفة ، وتدخل ضمن الملفات السرية ، وربما بعد أيام ستلجأ الأطراف المتصارعة لكشفها ، ليس لأغراض تحقيق المصالح الوطنية ، وإنما لإضافة مشهد جديد للتراشق وهذه المرة بالوثائق .

قرار المالكي تضمن منع عناصر الحماية من الدخول إلى المنطقة الخضراء ، لأنها محصنة ولا تحتاج إلى خدماتهم ولاسيما أن بعضهم يرتبط بجماعات مسلحة وتنظيمات إرهابية ، ولهذا السبب لابد من تقليصهم وترشيقهم .

بعد اندلاع التظاهرات الاحتجاجية في العاصمة بغداد ومدن أخرى في الخامس والعشرين من شباط الماضي ، أعلنت الحكومة سعيها لإجراء إصلاحات إدارية، تمثلت بمنح الوزارات مئة يوم لتحسين أدائها ، وإجراء ترشيق في الوزارة ، ويبدوأن تقليص الحمايات جاء وفق هذا الإجراء ، وهو في وقته أي إن الترشيق حصل على موافقة الأطراف المشاركة في الحكومة ، وأعضاء مجلس النواب ، ولهذا السبب يجب ألا يفهم التقليص على انه (تقفيص)والفارق كبير جدا بين المفردتين ، وإذا كان التقفيص لأغراض سياسية ، فالأمر يحتاج إلى وقفة جادة لكشف أعداد الحمايات ، حتى نجري عملية حسابية لحجم الرواتب ، علما أن اغلب الشخصيات السياسية تقيم في الخارج و(الويلاد) من شباب الحماية في الداخل ، سخروا مواقعهم لخدمة (حماس العراق) وجماعات مسلحة أخرى ، وكل عناصر الحمايات يجب أن يخضعوا لجرد أمني دقيق ، فالعراقي اليوم من حقه أن يعرف من يحفظ أمنه أو يهدده ، فالتقليص ضروري والترشيق مهم مع مراعاة الابتعاد عن التقفيص الرسمي انطلاقا من الحفاظ على العملية السياسية والعودة إلى المربع الأول ويكون العراقيون ضحايا الكارثة .

البيئة: مسح شامل للقواعد الأميركية بعد إخلائها

مجلس محافظة بابل يدرس نقل قوات العقرب وأكاديمية الشرطة وأفواج الطوارئ إلى قاعدة كالسو

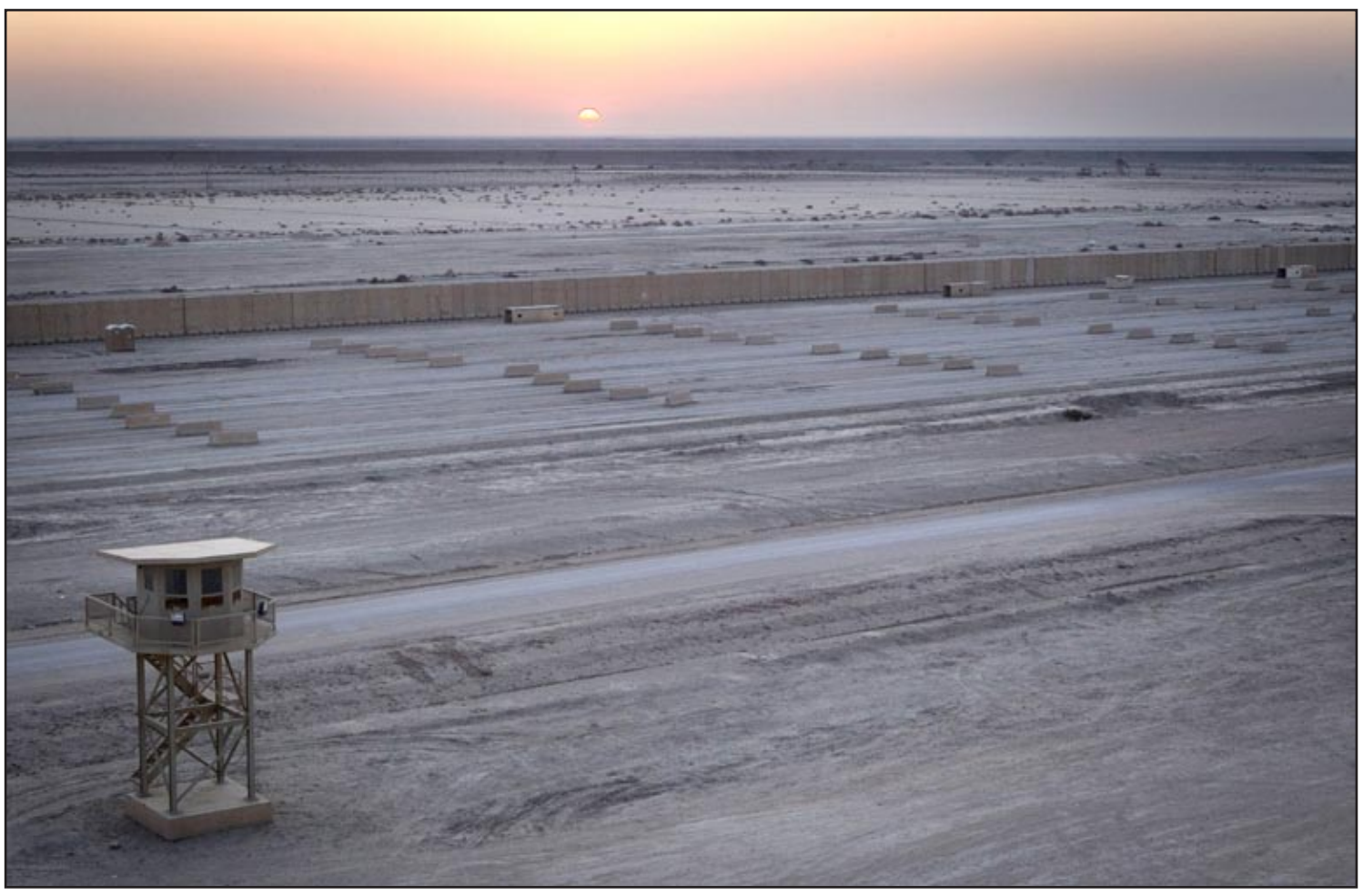

تتهيأ محافظات العراق كافة للواقع الجديد الذي سيخلفه انسحاب القوات الأميركية نهائياً من العراق نهاية الشهر الحالي ،فقد أعلن وزير البيئة من ذي قار :إن الكوادر البيئية ستقوم بعملية مسح شاملة للقواعد العسكرية بعد إخلائها من قبل القوات الأميركية وذلك للتأكد من خلوها من الملوثات ،لافتا إلى إن قاعدة الإمام علي (١٨كم) جنوب غرب الناصرية ستكون من بين المواقع العسكرية المشمولة بالمسح البيئي

□ الناصرية ـ بابل / حسين العامل وإقبال محمد

فيما أكد رئيس اللجنة الأمنية في مجلس محافظة بابل حيدر جابر الزنبور إن قرار انسحاب القوات الأمريكية من المحافظة لن يؤثر على الوضع الأمني وان الحكومة المحلية اتخذت كل الإجراءات اللازمة لسد أي فراغ أمني بعد انسحاب القوات الأميركية ،مشيرا إلى انه تم عقد أكثر من جلسة كلجنة أمنية مع الجهات الأمنية من مدير شرطة بابل ولواء ٣١ وقادة الأجهزة الأمنية الأخرى للعمل على سد الفراغ وتسلم الملف الأمني .

وكان مدير المركز الإقليمي لشؤون الألغام في المنطقة الجنوبية نبراس فاخر مطرود قد كشف في تصريح سابق للمدى عن تحديد ٧١ منطقة خطرة في محافظة ذي قار في ضوء قاعدة بيانات أعدها مركز شؤون الألغام للمناطق التي توجد فيها مقذوفات متروكة وأعتده غير منفلقة وقنابل عنقودية.

إلى ذلك أكد وزير البيئة مسح ٨٨ مليون متر مربع من المساحات المشكوك بتلوثها بالمقذوفات الحربية في محافظة ذي قار داعيا في الوقت نفسه إلى المزيد من الدعم لتطوير الواقع البيئي في عموم البلاد .

وقال سركون لازار صليوة خلال زيارة قصيرة لمحافظة ذي قار إن الهدف من زيارته هو بحث عمليات المسح غير التقني للمقذوفات الحربية والمخلفات الحربية في المحافظة ،مشيرا في تصريحات صحفية إلى تحقيق نجاحات كبيرة في هذا المجال لافتا إلى مسح نحو ٨٨ مليون متر مربع من أصل ٩٢ مليون متر مربع من المساحات المشكوك بتلوثها بالمقذوفات .

وأضاف وزير البيئة: كما تم تسجيل مساحة أخرى تقدر بـ ٧٠ مليون متر مربع في إطار المساحات المشكوك بها في المحافظة .

من جانبه قال مدير بيئة ذي قار راجي نعيمة منشد للمدى إن زيارة وزير البيئة جاءت لمتابعة برنامج المسح غير التقني للألغام والمقذوفات الحربية والوقوف على التحديات التي تواجه البيئة في المحافظة والمتمثلة بتلوث مصادر المياه ومواقع الطمر الصحي .وتوقع منشد إن يبحث الوزير التحديات المذكورة خلال اجتماع مجلس الوزراء المقبل وذلك لإلزام الوزارات والجهات المعنية باتخاذ التدابير الكفيلة بالحد من تلوث مصادر المياه والأضرار الصحية والبيئية الناجمة عن مخالفة مواقع الطمر الصحي للمحددات البيئية.

في ذات السياق دعا وزير البيئة خلال زيارته الناصرية ولقاءه عددا من كبار المسؤولين في المحافظة إلى تقديم المزيد من الدعم للوزارة لغرض تطوير الواقع البيئي في عموم البلاد ،مناشدا مجلس النواب تقديم المزيد من الدعم لتتمكن الوزارة من تغطية نفقات برامجها ونشاطاتها وذلك عبر تخصيص الأموال اللازمة لها من الموازنة العامة ،مشيرا إلى أن الوزارة تعمل الآن في إطار ضيق لا يتعدى المجالين الرقابي والبحثي وإنها مازالت تعاني نقصا في الكوادر البيئية .

وفي موضوع ذي صلة بانسحاب القوات الأميركية من قواعدها قال رئيس اللجنة الأمنية في مجلس محافظة بابل حيدر الزنبور: انه قبل سنتين تم تسليم الملف الأمني للمحافظة ولم نحتج القوات الأمريكية في أي إجراء سوى الدعم اللوجستي ،مؤكدا إن القوات الأمنية أعدت خططا جديدة ونفذت عمليات استباقية شمالي بابل وهي مستمرة حتى الساعة ،وللوقوف على الوضع الأمني قمنا بزيارة قاطع شمالي بابل برفقة محافظ بابل ورئيس المجلس وأعضاء اللجنة الأمنية لتفقد الواقع الأمني الحقيقي خاصة في ناحية جرف الصخر .

وذكر أن القوات الأمريكية في قاعدة كالسو خرجت بالكامل وارض بابل خالية من أي تواجد عسكري أمريكي .

وعن منظومة الكاميرات بين الزنبور إن اللجنة الأمنية مهتمة اهتماما كبيرا بهذه المنظومة وتمت زيارة تركيا وبالذات مدينة بورصة ولاحظنا إن عمل هذه المنظومة يشمل كل المدينة وهي تدرس الحالة الأمنية وتراقبها في المدينة عن كثب ،مبينا نحن داعمون للوضع الأمني بشكل مباشر ،كما مشخص لدينا الضعف الاستخباري ،لذلك فإن وجود الكاميرات دعم للعنصر الاستخباراتي.

ودعا الزنبور إلى نقل كل الثكنات العسكرية من محافظة بابل وإخراجها خارج المدن ،مؤكدا تقديمه مقترحا حول ذلك إلى مجلس المحافظة لنقل أكاديمية الشرطة وأفواج الشرطة وقوات العقرب إلى قاعدة كالسو التي سلمت بكاملها إلى الجيش العراقي لكون مناطق شمال بابل هي مناطق ساخنة وبحاجة إلى وجود عسكري مستمر .

في ميسان.. المواد الغذائية التالفة تباع وتصرف في محال المناطق السكنية

الرقابة الصحية تطالب بإنشاء مجازر حديثة للحوم

□ ميسان / رعد شاكر

رغم التحذيرات التي تطلقها الدوائر الصحية المتخصصة عبر وسائل الإعلام بضرورة تأكد المستهلك من سلامة اللحوم التي يتسوقها إلا أن الكثير من لحوم المواشي المعروضة في محال القصابة في مدينة العمارة لا تحمل ختم الطبابة البيطرية التي من المفترض أنها تفحص الذبيحة في المجزرة قبل السماح بتمريرها للأسواق .في مدينة العمارة مجزرة واحدة للحوم المواشي وهي تفتقر للكثير من المتطلبات المفترضة بحسب مديرية البيئة وقد سبق ان طالبت عضو مجلس ميسان فاطمة الربيعي مديرية البيطرة بإعداد تقرير عن هذه المجزرة ،لافتة إلى أن موقع المجزرة الحالي غير صحي ولا يصلح لذبح المواشي ، كما دعا مدير الرقابة الصحية في دائرة صحة ميسان الجهات المعنية في المحافظة إلى إنشاء مجازر حديثة للمواشي والدواجن للحد من ظاهرة الجزر العشوائي التي تمارس في الأماكن المكشوفة خارج اشتراطات الرقابة الصحية .

وأضاف كريم احمد حسن للمدى إن فرق الرقابة الصحية تواصل ضمن جولاتها اليومية متابعة محال القصابين للتأكد من توافر الشروط الصحية ، غير ناف في الوقت عينه قيام البعض بذبح وتسويق اللحوم في بعض المناطق دون المرور بالمجزرة .

إلى ذلك أكد حسن إن مراقبة وتفتيش أسواق ومحال المواد الغذائية تجري صباحا ومساءا مبينا ان نشاطات الرقابة خلال شهر تشرين الثاني الماضي لوحده أسفرت عن غلق ٢٦ محلا مخالفا ومصادرة وأتلاف ١٧٩ كغم من الماد الغذائية الصلبة و٥٩٤ لترا من المواد الغذائية السائلة لانعدام صلاحيتها للاستهلاك البشري . وتابع حسن " قمنا أيضا خلال الشهر الماضي بسحب ٣٩٦ عينة لمياه الشرب حيث أثبتت الفحوصات المختبرية فشل ٢٢ عينة منها كما تم فحص ٩٣ نموذجا غذائيا وثبت أن ٨ منها غير صالحة للاستهلاك البشري " وعن نشاطات الرقابة الأخرى كشف حسن عن تنظيم دورات صحية لمجاميع من العاملين في المحلات العامة حيث تم منحهم في نهاية الدورة شهادات وبطاقات صحية . وفيما إذا كانت الرقابة الصحية تشمل المحال المنتشرة بشكل عشوائي ضمن الأحياء السكنية والتي غدت سوقا لتصريف المواد الغذائية المنتهية الصلاحية من قبل بعض تجار الجملة أوضح مدير الرقابة " فعاليات الرقابة الصحية تشمل مجموع المحال المسجلة بشكل أصولي في المحافظة والتي يبلغ عددها ٩٦٠ محلا أما المحال الأخرى المنتشرة في المناطق السكنية فهي أضعاف هذا العدد وبالأساس هي مخالفة للضوابط ومن المفترض أن تقوم البلدية بإنذار أصحابها وغلقها "

كربلاء تبحث إمكانية تسهيل إخلاء الزوّار خلال أربعينية الإمام الحسين

□ كربلاء /علي العلاوي

ناقشت كربلاء مع وفد من القيادة العامة للقوات المسلحة الصعوبات التي تواجه المدينة خلال الزيارات الدينية وأوجه التعاون المحتمل الذي يمكن أن تقدمه القيادة العامة لمساعدة كربلاء على تخطي هذه المعاناة التي تم تحديدها بموضوعة النقل التي عدت تحديا للمدينة ونجاح الخدمات التي تقدم إلى الزائرين الذين يتواجدون بأعداد مليونية والجميع يريد أن يحصل على واسطة نقل من وسط المدينة المكتظ .

وقال محافظ كربلاء المهندس آمال الدين الهر في الاجتماع الذي عقد في مبنى المحافظة وحضرته المدى إن عبء الزيارات الدينية تتحمله كربلاء وحدها رغم أنها زيارات تهم جميع العراقيين وهي تمثل الوجه الآخر للعراق الجديد الذي يواجه التحديات.وأضاف: إن بإمكان المحافظة أن تقدم الخدمات من مأكل ومنام فهناك جهات عديدة تأخذ على عاتقها تقديمها ومنها دائرة العتبات المقدسة في المدينة والمواكب الحسينية والأهالي ولكن النقل هو المشكلة الأكبر..وأشار إلى إن مساحة كربلاء صغيرة لأن النظام السابق أرادها أن تكون قرية صغيرة ومهملة وغير قادرة على النهوض وهذا ما اثر حتى على المساحات الصحراوية التي هي غير تابعة للمحافظة..وأشار إلى إن كربلاء لا تحصل على مساعدات مالية بالقدر الذي يمكنها من تقديم المساعدات ،مشيرا إلى إن مشروع يا حسين لم يتم انجازه وهو متوقف بسبب عدم وجود أموال لها وهذا الطريق سيخفف كثيرا من الحوادث المرورية ويجعل انسيابية كبيرة للمرور فضلا عن أن المدينة بحاجة إلى طرق حولية للتخلص من مرور اللوريات والمركبات الكبيرة..وقال إن كربلاء مقبلة على زيارة مليونية قد تكون هي الأكبر وقد تكون هناك محافظات خالية من مواطنيها بعد توجههم لزيارة الأربعينية التي نتوقع أن يصل عدد الزوار إلى أكثر من ١٦ مليون زائر. من جهته قال معاون المحافظ لشؤون الإدارة والحسابات عادل الموسوي إن كربلاء تريد تهيئة ساحات كبيرة لوقوف السيارات وهذه الساحات إن لم تكن لكل محافظة واحدة لكي يعرف الزائر أين يتجه على أن يتم التحكم بها وتهيئتها امنيا وفرشها بالسبيس فان من الضروري تهيئة ساحات كبيرة في كل محور من محاور كربلاء الثلاثة التي يأتي من الزوار إلى المدينة وهي محاور النجف والحلة وبغداد. وأفاد إلى إن لا مشكلة في نقال الزوار إلى المدن لان هناك مربكات تقلهم ولكن المشكلة تمكن في إخلائهم من وسط المدينة وهذا ما سيسبب الفوضى..

موضحا أن شوارع وطرق كربلاء الداخلية لا تستوعب أعداد الزوار في عملية الإخلاء والجميع يريد واسطة نقل في ذات الساعة وهذا ما يشكل عبئا حتى على سيارات الحكومة المحلية والقطاع الخاص والعتبات المقدسة.

أما رئيس لجنة النقل في مجلس المحافظة سامي الفتلاوي فقد قال إن الحل يكمن في إنشاء وزارة أو هيئة خاصة للزيارات الدينية ليست مختصة بكربلاء بل بكل المدن الدينية تكون مستقلة ماليا لان كربلاء تتحمل كثيرا من صرف ما يخصص لها على الزيارات الدينية ومنها تهيئة وسائط النقل..

وأضاف: إن هذه الوزارة أو الهيئة تأخذ على عاتقها تأمين الطرق وتأمين أسطول للنقل ذهابا وإيابا لان موضوعة الزيارات الدينية أصبحت واحدة من علامات العراق الجديد بل هي واحدة من علامات الاستقرار والتي بينت قدرة الأجهزة الأمنية على مسك الملف الأمني..وأفاد بأن الزوار لا يمكن القول لهم إن كربلاء فيها معاناة في البنى التحتية بل إنهم يريدون أن تقدم لهم الخدمات الضرورية. ودعا محافظ كربلاء من جديد إلى تهيئة باصات لنقل الزوار مقابل ثمن كما هو حاصل في جميع دول العالم وفي الزيارات الدينية التي تشهدها كالسعودية في مواسم الحج والعمرة.

مشيرا إلى إن كربلاء هي الوحيدة التي لا تستفيد اقتصاديا من وراء هذه الأعداد المليونية و هي تفكر بكيفية إخلاء الزوار في يوم انتهاء الزيارة لأن البقاء يعني معاناة للأجهزة الأمنية والخدمية وهي ربما الوحيدة التي تريد إخراج زوارها وإيصالهم إلى مدنهم بدلا من البقاء في المدينة كما هو حاصل مع المدن السياحية. من جهته قال رئيس وفد القيادة العامة للقوات المسلحة إن زيارة أربعينية الإمام الحسين لم يبق لها إلا اقل من شهر وعلينا أن نجد حلولا لها ونحن ندرك أنها حلول وقتية وعلى الجهات المسؤولة أن تبحث عن حل دائم..وأشار إلى إن كربلاء في بناها التحتية لا تتحمل هذه الجموع المليونية ولكنها كمدينة قادرة على تأمين الخدمات لها وهذا قدر كربلاء لأنها تحتضن جسد الإمام الحسين..ولفت إلى إن هناك فوضى في التخطيط العمراني بسبب الحروب ومواجهة الإرهاب.

شمول (١٠٠٠) امرأة جديدة بنظام شبكة الحماية الاجتماعية في بابل

□ بابل / المدى

أكد النائب الأول لمحافظ بابل علي عبد سهيل رئيس اللجنة العليا لشبكة الرعاية الاجتماعية في محافظة بابل لـ(المدى) انه تقرر شمول (١٠٠٠) حالة جديدة من المشمولين بشبكة الرعاية الاجتماعية والخاصة بالمرأة وهذه النسبة سوف تقسم على جميع نواحي واقضية مدينة بابل حسب معيارين هما نسبة الكثافة السكانية في كل قضاء وكذلك المناطق التي تأثرت بنتائج العمليات العسكرية وخاصة مناطق شمال بابل (المناطق الساخنة). وبين أن التقسيم سيتم من خلال تزود مدير إحصاء بابل بنسب السكان في أقضية بابل إذ سيحصل مركز مدينة الحلة على نسبة ٤١٪ أي ٣٦٩ درجة، وقضاء المحاويل ١٧٪ ٢٠٣ درجة ،وقضاء الهاشمية ٢٣٪ أي ٢٠٧ درجة ،والمسيب ١٩٪ ٢٢١ وذلك بإضافة ٥٠٪ للمناطق الساخنة المسيب والمحاويل. كما بين سهيل إن العمل بتسجيل المواطنين بدأ يوم ١٢ – ١٢ – ٢٠١١ ويستمر لغاية ١٥ – ١ – ٢٠١٢ وان الأقضية سوف تقسم على أيام الأسبوع فيكون يوم الأحد لمركز الحلة والاثنين لمركز المسيب والثلاثاء لقضاء الهاشمية والأربعاء لقضاء المحاويل ،كما بين أن اللجنة القائمة على توزيع هذه الدرجات واستقبال المواطنين مكونة من لجنة رعاية المرأة ولجنة من مجموعة من أعضاء مجلس المحافظة لمراقبة كيفية سير العمل.

إلى ذلك، ناشد سهيل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية زيادة نسبة محافظة بابل من المشمولين بالرعاية الاجتماعية. وفي سياق متصل، قال مدير قسم الرعاية الاجتماعية في بابل محمد كمر عبد الكاظم مازلنا نعاني قلة التخصيصات المالية لشبكة الحماية الاجتماعية ،فبعد أن كانت تخصيصات كبيرة بلغت ٥٨ مليار دينار في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ الآن أصبحت ٥٠ مليارديناز. وأشار إلى انه تم تقسيم المبلغ مناصفة بين دائرة المرأة وشبكة الحماية الاجتماعية من دون مراعاة التباين في أعداد الفئتين ،مؤكدا انه تم في عام ٢٠١١ تخصيص ٤٥٠ مليار دينار لشبكة الحماية الاجتماعية لعموم العراق وان عدد المشمولين من محافظة بابل بالنسبة للرجال ٣٣ ألف مستفيد أما دائرة رعاية المرأة ٢١ ألف مستفيدة وتم شمول أعداد جديدة من النساء فقط . وذكر إن لجانا تحقيقية مشكلة من مجلس المحافظة والنزاهة ومكتب المفتش العام والدائرة دققت أضابير المستفيدين من الشبكة وتم حذف ٧ آلاف مستفيد من الرجال واغلبهم موظفون وعسكريون وتمت إحالتهم للقضاء وإرجاع مبلغ مليار و٦٠٠ مليون دينار إلى خزينة الدولة ،مؤكدا انه لا يمكن شمول أعداد جديدة لشبكة الحماية الاجتماعية لان المحافظة متحاوز على حصتها حسب تبليغات الوزارة ولكن لدينا مخاطبات من المحافظ ورئيس المجلس والنائب الأول للمحافظ رئيس اللجنة العليا للرعاية الاجتماعية في المحافظة من اجل زيادة أعداد المشمولين وان رئيس المجلس التقى عدة مرات وزير العمل والشؤون الاجتماعية نصار الربيعي من اجل زيادة الأعداد وزيادة مبالغ المشمولين.